



سوق فلسطين للأوراق المالية

دليل المستثمر

نصائح وإرشادات للإستثمار
في سوق فلسطين للأوراق المالية



برنامج التوعية الاستثمارية

تشرين ثاني 2006

تقديم ...

ينطوي أي استثمار على قدر من المخاطرة، مما يستدعي إمام المستثمر بالحد الأدنى من المعرفة ومراعاة الضوابط والمحاذير حتى لا يفشل في تحقيق هدفه المتمثل بالربح.

لقد جئنا بهذا الدليل، للمساهمة في ترسيخ ثقافة استثمار لدى المستثمرين، تؤمن لهم أقصى درجات الحماية والمعطيات التي تقيهم من عواقب اتخاذ القرارات غير المدروسة وغير العلمية. ونهدف إلى تمكين المستثمرين من التصرف الحكيم بمدخراتهم وعدم استثمارها بشكل اعتباطي، حتى يكون الاستثمار وسيلة للربح وتحقيق الأحلام، وليس كابوساً مؤرقاً.

يأتي إصدار هذا الدليل ضمن جهود سوق فلسطين للأوراق المالية في نشر ثقافة الاستثمار المبني على الحد الأدنى من المعرفة، ويسعى السوق عبر برنامج التوعية الاستثمارية إلى نشر ثقافة الاستثمار الواعي والحريص، خاصة بين صغار المستثمرين. نسأل الله أن يوفقنا في ما نسعى إليه، ونتمنى للمستثمرين في سوق فلسطين للأوراق المالية كل نجاح.

د. حسن أبولبدہ
الرئيس التنفيذي

تشرين ثاني، 2006

دليل المستثمر

الغرض / الهدف من الاستثمار

كل منا يسعى لتحقيق النجاح والاستقرار المادي في معيشته، كل متطلبات الحياة اليومية تتجه نحو هذا الهدف، البيت الذي نحلم به، تعليم الأولاد وإحاقهم بأفضل المدارس وتأمين مستقبلهم بثروة نستمتع بها معهم عند الكبر، ولكن "الثروة لا تنمو على الأشجار" وليس من السهل الحصول عليها فهي تحتاج إلى وسائل مختلفة تساعد على نموها.

بعضنا لديه حسابات في البنوك وودائع. وذلك النوع من الاستثمار عادة ما يكون استثماراً قصير الأجل ويعتبر استثماراً مضموناً. فالشخص يودع أمواله في مكان يتوفر فيه عنصر الأمان إلى حد بعيد ويسمح له بالحصول عليها في أي وقت مع توفير عائد ثابت حسب معدلات الفائدة البنكية. وهي على كل حال خطوة جيدة.

ولكننا لم نلتفت حتى الآن إلى أحلامنا على المدى البعيد، ومن الطبيعي أن نطرح على أنفسنا هذا السؤال: هل فكرنا في الاستثمار طويل الأجل؟!

أثبتت الدراسات في كافة الأسواق الناشئة والمتقدمة أن الاستثمار في سوق الأوراق المالية (البورصة) تحقق أعلى عائد على المدى الطويل، وهو أفضل استثمار لمن يبحث عن العائد الجيد لأمواله على المدى الطويل بعيداً عن الطرق التقليدية المعتادة.

ما هي بورصة الأوراق المالية؟

هي سوق منظمة تتم فيها عمليات شراء وبيع الأوراق المالية كالأسهم والسندات، ولا يتم التداول مباشرة بين المستثمر الذي يبيع الأوراق المالية والمستثمر المشتري، وإنما يتم التعامل من خلال وسطاء مؤهلين ومرخص لهم للعمل في السوق، كما أن الصفقات لا تتم بصورة منفردة بين الوسيط البائع والوسيط المشتري، ولكن تتم من خلال نظام تداول إلكتروني يتلقى جميع أوامر البيع وأوامر الشراء ويقوم بالمقابلة بينها على أساس السعر والكمية المحددة في كل أمر. وتسمى بورصة الأوراق المالية في فلسطين "سوق فلسطين للأوراق المالية"، والتي عقدت أول جلسة تداول في 1997/2/18.



ما هو الاستثمار في البورصة؟



الاستثمار في سوق الأوراق المالية أو (البورصة) كما يطلق عليه هو استثمار طويل الأجل (لأكثر من سنة). فالمستثمرون الذين يريدون التعامل في سوق رأس المال، لا بد أن تكون لديهم قدرة على الاستثمار على المدى الطويل، لذلك يجب أن يكون هدفهم الأساسي هو العائد قليل المخاطر.

هناك نوعين من الاستثمار في البورصة:

الأول:

أن تكون شريكاً في عدد من الشركات عن طريق شراء أسهمها، فإذا أبدت الشركة أداءً جيداً وحققت أرباحاً ارتفع سعر السهم، وحققت أنت مكاسب، وإذا تعثرت الشركة انخفض سعر السهم وانخفض استثمارك.

الثاني:

أن تقرض شركة مبلغاً معيناً لمدة زمنية محددة عن طريق شراء سندات وتحصل على عائد دوري ثابت (الفائدة المتفق عليها) وفي نهاية مدة السند ستحصل على المبلغ الذي أقرضته للشركة (القيمة الاسمية للسند). وعلى الرغم من أن مستثمرين حققوا أرباحاً هائلة من الاستثمار في البورصة، إلا أن هناك من تكبد أيضاً الخسائر، ولذلك فإن أخذ القرار يتطلب منك أن تدرس الاستثمار من كافة جوانبه، حتى تستطيع أن تجعل من الاستثمار والتداول بالأوراق المالية عملية محدودة المخاطر، وتجعلك قادراً على زيادة الأرباح أو على الأقل الحد من الخسائر.



القسم الأول

نصائح، ثقافة، آليات الاستثمار، والبيئة القانونية والتنظيمية

نصائح للمستثمر

قبل كل شيء، عليك كمستثمر أن تلم بحقوقك وواجباتك، حتى تكون على درجة عالية من الوعي الاستثماري وذلك من أجل تحقيق أهدافك الاستثمارية المنشودة، وهذا يتطلب منك ما يلي:

1. الاطلاع على شروط اتفاقية فتح الحساب وفهم مضمونها.
2. أن يكون لديك معرفه مقبولة بالأنظمة والقوانين والتشريعات واللوائح المعمول بها في سوق فلسطين للأوراق المالية والتي تضمن عدالة التداول والافصاح المستمر عن المعلومات المؤثرة في أسعار الأوراق المالية، وتمنع التلاعب والاحتيال في آن واحد، حيث ينصح المستثمر بقراءة هذه القوانين وشروحاتها لتعزيز ثقته بصناعة الأوراق المالية.
3. تزويد الوسيط بكافة الأوراق الثبوتية والوكالات والسندات المعززة لعملية فتح الحساب بهدف ضمان معرفة الوسيط والسوق الكاملة بهويتك، وحمايتك من أي التباس مع مستثمر آخر.
4. تسديد كافة الالتزامات المالية المترتبة عليك جراء فتح الحساب أو التداول بالأوراق المالية.
5. استيعاب أن أسعار الأوراق المالية عرضه للتقلب صعوداً وهبوطاً مما ينجم عن ذلك إمكانية تحقيق الربح أو الخسارة. ويتطلب ذلك منك اتخاذ قرارك الاستثماري أخذاً بالاعتبار وضعك المادي.
6. أما بالنسبة للمبلغ الذي يمكن أن تستثمره في البورصة، فلا توجد أي قيود على ذلك، ولكن من الأفضل أن تحدد حجم استثمارك في البورصة بالقياس إلى فائض الدخل المتوفر لديك، والذي يمكن أن لا تؤثر خسارة أي جزء منه على حياتك اليومية أو نفقاتك الجارية، نظراً لتقلبات البورصة التي أحيانا تكون مفاجئة وغير متوقعة. وينصح الخبراء جميع المستثمرين بأن لا يضعوا البيض كله في سلة واحدة. وكمبدأ عام كلما كبر المبلغ المستثمر كانت قدرتك أكبر على تحقيق الأرباح أو تقليل الخسائر.
7. يجب عليك كمستثمر أن تتخلص تماما من أمرين اثنين يعتبران من أعداء الاستثمار وهما الطمع والخوف، فليس هناك عدو للاستثمار مثلهما ومن السهل أن يتكلم المستثمر ويقول لن اطمع أو أخاف، ولكن للأسف سوف يجد بان هذا كلاما، وما أن يشتري ويرى انخفاض بسيط في سعر السهم، حتى يشعر بالخوف وينزع إلى التخلص مما اشتراه، وما أن يرتفع سعر السهم حتى يطمع.



8. يجب أن لا يكون الاستثمار مصدر قلق للمستثمر، فإذا شعرت بالقلق تجاه أحد استثماراتك فعليك مراجعة قرارك الاستثماري، وإذا كان هناك استثمار يشكل لك قلقا ولا يدر عليك ربحا معقولا، فلا بد من مراجعة قرارك، فليس هناك أي استثمار يستحق القلق والعصبية.

تجنب الأخطاء التالية لتكون مستثمرا حكيما:

الخطأ الأول: احتفاظك بأسهمك الخاسرة

قد يتمسك البعض بأسهمهم الخاسرة لفترات طويلة، ويعود ذلك لدوافع وأسباب مختلفة، ولكن السبب الرئيس هو الفشل في التخلص من تلك المراكز الخاسرة مبكرا، والأسباب التي تدفع المضاربين للاحتفاظ بأسهمهم الخاسرة هي أسباب نفسية في المقام الأول، وهنا تكمن الخطورة، وقد يخدعهم الأمل والطمع ويدفعهم لذلك، وربما حاول هؤلاء المضاربون إقناع أنفسهم بأن السهم سوف يعود للارتفاع مرة أخرى، وخلال فترة انتعاش السوق لا يهتم الناس كثيرا للبقاء أو الخروج رغم انخفاض أسهمهم بنسبة عشرة أو خمسة عشر بالمائة، بل ربما يشتركون المزيد من الأسهم، ورغم أن الوقت كاف للخروج بخسارة ضئيلة إلا أنهم يرفضون بيع أسهمهم الخاسرة. ولكي تظل خسارتك محدودة فإنك بحاجة إلى وضع خطة قبل شرائك الأسهم.

الخطأ الثاني: أن تترك أسهمك الرابحة حتى تخسر

عندما يتبع أحد أسهمك من أجل الربح ينتابك شعور بأنك لو احتفظت به لفترة أطول لتحقق لك المزيد من المال! وهكذا فقد يحقق البعض أرباحا هائلة في سوق الأسهم ثم يبقون مترقبين مكتوفي الأيدي في حين تتلاشى جميع أرباحهم، وهؤلاء ينكرون أن العديد من الأسهم المفضلة سوف تعود ثانية إلى ما كانت عليه من سعر معادل، وبعضهم يفقد بسبب هذا الاعتقاد أرباحهم، وربما أيضا جزءا من استثماراتهم الأصلية، وبطبيعة الحال فإن تحقيق أرباح ثم خسارتها بالكامل أكثر ألما من عدم تحقيق أية أرباح.

الخطأ الثالث: أن تشعر بارتباط نفسي بعوائد أسهمك

إن عدم القدرة على التحكم في المشاعر هو السبب الرئيسي لتجنب الكثيرين الاستثمار في سوق الأسهم. فعند استثمار مبالغ كبيرة تجد أن المستثمر غالبا تتنابه مشاعر كثيرة تدفعه إلى اتخاذ القرار الخطأ. وعموما فإن زيادة حساسيتك تجاه استثماراتك مؤثر على أنك ستخسر جانبا منها، هناك مشكلة شائعة تصيب من ذاق طعم النجاح في السوق وهي الثقة الزائدة، ولا نقصد الثقة المتوازنة فهي ضرورة للاستثمار الناجح، وإنما نقصد الغرور الذي يؤدي إلى الخطر. فقد يكون من أسباب انهيار سوق الأسهم أن الكثير من المساهمين حققوا الكثير من المكاسب فصاروا يعتقدون أنهم عابرة استثمار في سوق الأسهم، في حين أن ما جعلهم يكسبون ليست عبقريتهم وإنما هي السوق المنتعشة التي تثير فيهم الطمع، وإذا اجتمع الطمع مع الثقة الزائدة فإن المستثمر يفقد القدرة على التفكير السليم. إن بعض المساهمين يشعرون بالأمل في الوقت الذي يجب أن يشعروا فيه بالخوف، ويشعرون بالخوف في الوقت الذي يجب أن يشعروا فيه بالأمل، إن أكثر المتعاملين والمستثمرين ربحا هم الذين ليس لديهم ارتباط عاطفي بالأسهم التي يشترونها، وهم لا يعتمدون على الخوف أو الطمع أو الأمل عند اتخاذ قرارات التعامل، بل ينظرون فقط إلى البيانات الفنية والأساسية.

الخطأ الرابع: اعتقادك بأنك لا تستطيع أن تكون منظماً ومرناً في نفس الوقت

يعتقد البعض أن قلة التنظيم والمهارة هما السبب الرئيس في خسارة المستثمرين بالأسهم، وهم على حق. فإذا كنت منظما فستكون لديك إستراتيجية أو خطة. وبغض النظر عما تشعر به فسوف تلتزم بإستراتيجيتك وخطتك. إن التنظيم يعني أن تكون لديك المعرفة لتحديد ما يجب أن تفعله (الجانب الأسهل) والإرادة والشجاعة للقيام بما يجب عليك فعله (الجانب الأصعب). وهذا يعني أن عليك الالتزام بإستراتيجيتك. وغالبا ما يحقق الالتزام بالقواعد نتائج جيدة مع المستثمرين الناجحين، وعلى الرغم من أن المحترفين في السوق على حق حول الحاجة للنظام لتكون ناجحا، إلا أن عليك أيضا أن توازن ذلك مع جزء بسيط من المرونة، وبعض المستثمرين يلتزمون بالإستراتيجية الخاصة بالأسهم بطريقة صارمة لدرجة أنهم لا يستجيبون للسوق عندما تتجه إلى عكس مصالحهم، والنظام أمر ضروري، ولكن يجب أن تكون واقعيًا بدرجة كافية حتى يمكن تغيير إستراتيجيتك وخطتك وقواعدك خاصة إذا كنت تخسر أرباحك، ولكل قاعدة وإستراتيجية استثناءات.

يجب أن يكون المستثمر الحقيقي منظماً وهرناً في آن واحد

الخطأ الخامس: أن لا تتعلم من أخطائك

من المعروف في أوساط المستثمرين أنك تتعلم من خسارتك أكثر مما تتعلم من مكاسبك. ومن الأشياء السيئة التي حدثت للعديد من المستثمرين الجدد في أواخر التسعينيات من القرن الماضي في سوق الأسهم العالمية، أنهم حققوا أرباحاً في السوق بسرعة كبيرة وببساطة شديدة، وعندما توقفت الأرباح المحققة بالوسائل السهلة وهبط السوق لم تكن لدى العديد منهم أدنى فكرة عما يستطيعون فعله بعد ذلك، لأنهم ببساطة لا يعرفون الإحساس بخسارة المال، فإذا خسرت ما يزيد على 10% في السوق فهناك القليل من الأشياء التي يمكنك فعلها، بدلاً من أن تدفن رأسك في الرمال حاول فهم أخطائك، فليس من المفيد تقديم الأعداء والتصرف كما لو كانت خسارة الأسهم مجرد خسائر على ورق يمكن تداركها وتعويضها في المستقبل، وفي السوق لا يمكن أن يسير كل شيء دائماً في الطريق الصحيح حتى النهاية. لذا تقبل الخسارة واحرص على عدم تكرار نفس الخطأ مرة أخرى.

الخطأ السادس: أن تستمع إلى نصائح الأشخاص غير المؤهلين

إذا جحظت عينك وأنت تقرأ عن التحليل الأساسي والتحليل الفني فهناك طريقة أسهل وأبسط لإيجاد الأسهم التي ترغب في شرائها، وهي المعلومات السرية الخاصة بالأسهم. وأجمل ما في هذه الطريقة هو أنك تستطيع تحقيق أرباح دون بذل أي مجهود إذا كانت هذه المعلومات حقيقية. إن سماعك للنصائح لا يعني أن تغفل تماماً عن دراسة السهم من حيث التحليل الأساسي والتحليل الفني. وقبل أن تستمع إلى النصيحة يجب عليك أولاً أن تتأكد أن من أسداها إليك ليس له أهداف أخرى، فالكثير من المحللين وشركات المحاسبة يسعون لتحويل الشركات الخاسرة إلى شركات رابحة. إن من غير المنطقي أن تقضي وقتاً طويلاً في دراسة جدوى شراء تلفاز من نوع معين مثلاً، بينما تبادر إلى شراء عدد من الأسهم بأضعاف قيمة ذلك التلفاز دون أن تقضي وقتاً كافياً للتأكد من أن قرارك مناسب. وقد يكون الدافع لهذه العجلة هو الطمع بالربح السريع.



الخطأ السابع: أن تتبع اتجاه "نظرية القطيع" (Herd Theory)، هل تريد أن تخسر أموالك؟

إذا كنت ترغب في ذلك فافعل ما يفعله الآخرون. إن من الصعب أن تفكر بطريقة مختلفة عن الآخرين، ولكنك لو درست حياة بعض أعظم المتعاملين والمستثمرين في الماضي القريب فسوف تكتشف أنهم حصلوا على ثروتهم في الغالب عن طريق القيام بعكس ما كان الآخرون يفعلونه. وهذا يعني أنهم كانوا يشترون عندما كان الآخرون يبيعون، ويبيعون عندما كان الآخرون يشترون، إن الإشارة على انتهاء السوق المنتعشة التي ترتفع فيها الأسعار قد تبدو وكأن الجميع يتعاملون في سوق الأسهم، وعلى العكس فإن الإشارة إلى نهاية السوق الهابطة التي تنخفض فيها أسعار الأسهم هو دليل على أن الجميع خائف جداً من الاستثمار في السوق. وعندما يتجنب الجميع سوق الأسهم حيث يبدو الوقت وكأنه أسوأ وقت ممكن للاستثمار فسوف تنتهي فترة السوق الهابطة. ولسوء الحظ فإنه لا يوجد من يدق الجرس ليعلن النهاية، ولكن عليك أن تكتشف ذلك بنفسك.

الخطأ الثامن: أن لا تكون مؤهلاً لما هو أسوأ

ان من أكبر الأخطاء التي يقع فيها الكثير من المستثمرين أنهم يعتقدون أن أسهمهم لن تنخفض أسعارها، وهم ليسوا مؤهلين للتعامل خلال فترة التذبذب والانخفاض التي تشهدها الأسواق، أو فترات الركود والانكماش أو انهيار السوق أو أي حدث آخر غير متوقع قد يدمر السوق، حتى لو لم تكن تتوقع كارثة مالية، حاول دائماً أن تضع خطة "واقية من الصدمات" تعتمد على المنطق والإحساس العام، وليس على الخوف. وإليك بعض الخطوات القليلة التي يمكن أن تتخذها لحماية محفظتك:

أولاً: عليك تحويل الكثير من أموالك إلى نقدية:

فعندما تكون أموالك سائلة فإنه من السهل عليك أن تتخذ قرارات غير عاطفية حول المكان الذي تضع فيه أموالك بعد ذلك. والنقدية هي مكان مريح عندما يكون الاقتصاد في حالة صراع، والسوق في حالة هبوط. حيث يمكنك أن تنتظر مؤقتاً على الخطوط الجانبية حتى يسترد السوق قوته، فقد ينم هذا التحرك عن الحكمة. فإذا استسلم السوق بالفعل أو دخل في كابوس انكماش تكون الطريقة الوحيدة للفوز هي وفرة السيولة أو النقدية.

ثانياً: قلل حجم التعاملات:

إذا كنت أحد المتعاملين فحدد عدد الأسهم التي تتعامل عليها، حيث أنه عندما يصبح من الصعب جداً تحقيق أرباح في السوق، يحاول البعض استعادة أرباحهم المفقودة بطريقة خاطئة. ويكون الطمع حينئذ أقوى من الخوف، وهذا هو السبب في أن بعض الناس يرهنون منازلهم من أجل فرصة الشراء السريع. فإذا كان ولا بد من التعامل في مثل هذه الظروف، فيجب أن يكون حجم التعاملات محدوداً.

ثالثاً: ادرس السوق أكثر:

إذا وصلت إلى فترة تنخفض فيها الأسعار في الأسواق، يكون عليك استغلال ذلك الوقت لدراسة الأسواق، ومن ثم اقرأ الكتب، وحاول تنشيط ذاكرتك فيما يتعلق بالتحليل الأساسي والفني، وعندما يسترد السوق نشاطه (وهذا ما يحدث عادة في النهاية)، فسوف تكون مؤهلاً ومستعداً بمجموعة من الأسهم الجديدة المنتقاة.

الخطأ التاسع: أن تهمل المال أو تسيء إدارته

إن إدارة المال مهارة صعبة على معظم الناس، لكنها أحد أهم المهارات التي يجب أن تمتلكها. أما إن كنت لا تستطيع إدارة أموالك فإنه محكوم عليك بالوقوع في المشاكل المالية، ما لم أوكلت هذه المهمة لشخص يديرها نيابة عنك.



كن مستثمرا حصيفا، كون محفظتك الاستثمارية بروية وبعد الاطلاع، ولكن كيف نقوم بذلك:

1. نبدأ بوضع الإطار العام لعملية إنشاء وإدارة المحفظة الاستثمارية: وهي سلسلة من الإجراءات والنقاشات منذ البدء بالتفكير بالاستثمار وحتى اتخاذ قرار البيع أو الشراء للأصول الاستثمارية. وتتضمن عملية إنشاء وإدارة المحفظة الاستثمارية ثلاث خطوات رئيسية وهي:



■ تحديد الاهداف Objectives:

ما هي الأهداف التي تريدها وما الذي تسعى اليه، وكيف توازن بين العائد المطلوب ودرجة المخاطرة المقبولة.

■ تحديد المعوقات Constraints :

والتي يمكن أن تتمثل في معوقات السيولة، الأفق الزمني للاستثمار والوقت، التشريعات، الضرائب، الحاجات الخاصة.

■ تحديد السياسات Policies:

بعد تحديد الأهداف والمعوقات يتم تحديد السياسات التي سيتم إتباعها وذلك من حيث:

توزيع الأصول، التنوع، حجم المخاطر، حجم الضرائب، توليد الدخل، أي انه يتم تحديد السياسات بناءً على الأهداف والمعوقات.

2. نحدد المزيج الأمثل للسلة الاستثمارية المنوي الاستثمار بها، والنسب التي تمثلها من مجموع الأموال المستثمرة كأن يحدد المستثمر على سبيل المثال 50% أسهم، 30% سندات و 20% أوراق متاجرة قصيرة الأمد، ومن الخطأ أن تضع كل مالك في اسهم شركة واحدة، لأن خسارة الشركة أو تراجع أسعار أسهمها في السوق لأي سبب كان ربما يذهب بجميع مالك أو بعضه. عليك اختيار أسهم الشركات الجيدة في السوق، وحاول تصنيف الشركات المساهمة الى ثلاث فئات (فئة الشركات الضخمة، فئة الشركات المتوسطة، فئة الشركات الصغيرة)، وذلك حسب القيمة الاجمالية السوقية لأسهمها، وعليك بالتركيز على افضل الشركات المتوسطة بحكم أنها شركات تجاوزت مرحلة التأسيس وأخذت في النمو المتصاعد وأرباحها في الغالب مستقرة وشبه مؤكدة.

3. تحديد أوراق كل فئة كأن يحدد المستثمر 40% من الأسهم في المرافق (كهرباء، ماء...) و 40% شركات مالية (بنوك، تأمين) و 10% اتصالات و 5% شركات صناعية و 5% شركات تكنولوجيا. والأمر نفسه بالنسبة للسندات، جزء في سندات الحكومة وآخر في سندات الشركات وآخر في سندات الرهن العقاري وهكذا.

4. تحديد الوجة الاستراتيجية للاستثمار فيما إذا كان استثمار طويل الأجل Long Term Investment حيث يكون الاعتماد الرئيسي على التوزيعات المستقبلية للأرباح، أو استثمار قصير الأجل Short Term يكون من خلال المضاربة وتحقيق أرباح آنية تعتمد على التذبذب بالأسعار، فعلى المستثمر التفرقة تماماً بين المضاربة والاستثمار، فالمضاربة تعني شراء ورقة مالية ما على أمل أن يرتفع سعرها للاستفادة من فرق السعر عند البيع، أما الاستثمار فهو دراسة مستقبل الورقة المالية والاحتفاظ بها لفترة طويلة تسمح بالاستفادة من نموها ومن التدفقات النقدية الصادرة عنها.

5. اختيار مرجع لقياس وتقييم أداء استثماراتك، كأن يأخذ مؤشر السوق ويرغب بعائد مشابه وخطورة مشابهة او أكثر خلال فترة معينة، وان تغير استثماراتك حتى تحقق اهدافك.

توقيت الدخول والخروج من السوق/السهم

توقيت الدخول والخروج من السهم باستخدام مستويات الدعم والمقاومة:

إن مستويات الدعم والمقاومة تمثل حقيقة الصراع بين المشتريين والبائعين، بين حجم الطلبات وحجم العروض.

عندما يصل السهم لسعر جيد وعالي يرى البائعون أن هذا السعر مناسب لبيع السهم لجنبي الأرباح، وفي نفس الوقت يرى المشترون أن هذا السعر عالي فتقل جاذبية السهم للشراء. عند هذه النقطة يتوقف السهم عن الصعود، لأنه يجد مقاومة تمنع ارتفاعه متمثلة في أن عروض البيع أقوى من طلبات الشراء فيرتد السهم للأسفل، وعندما يتراجع السهم تحت ضغط قوى العرض، يصل لمستوى تتساوى فيه قوى العرض والطلب، فيما أن يكون زخم النزول ضعيفا فيتحرك السهم في نطاق محدود وضيق بحيث يكون خط المقاومة في الأعلى وخط الدعم أسفل منه، وإما يستمر في التراجع مستفيدا من الزخم الذي حصل عليه السهم عند انعكاسه من الأعلى أو إلى الأسفل، مع استمرار تراجع السهم ليصل إلى نقطة يضعف فيها الزخم، عندها يرى البائعون أن سعر السهم رخيص جدا وأنه من غير المجدي بيع السهم بهذا السعر الرخيص، وفي نفس الوقت يرى المشترون أن سعر السهم أصبح رخيصا وأنه يمثل فرصة شراء حقيقية لهم، لهذا تبدأ قوى الطلب بالتغلب على قوى العرض ويرتد السهم من اتجاه النزول إلى اتجاه الصعود.

باختصار:

مستوى الدعم: هو مستوى السعر الذي يعتقد أن قوى الطلب (المشتريين - الثيران Bulls) هي التي تتحكم بالسهم وبالتالي تتغلب على قوى العرض مما يمنع السهم من الانخفاض أكثر.

مستوى المقاومة: هو مستوى السعر الذي يعتقد أن قوى العرض (البائعين - الدببة Bears) هي التي تتحكم بالسهم وبالتالي تتغلب على قوى الطلب مما يمنع السهم من الارتفاع أكثر.

كيف يمكن أن نستفيد من مستويات الدعم والمقاومة في الدخول والخروج من السهم؟

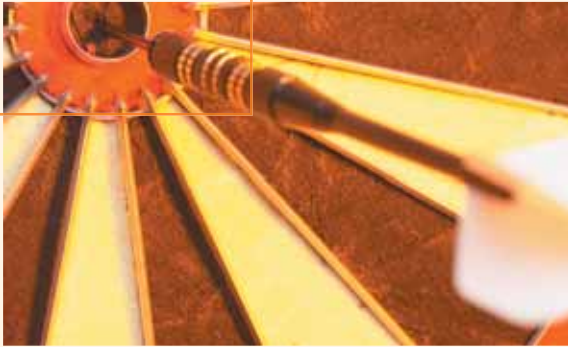
■ النقطة التي يكسر فيها السهم مستوى المقاومة تعتبر نقطة شراء جيدة وفرصة دخول للسهم بشرط وجود دعم من حيث إرتفاع الكمية، وإشارة دخول حقيقية من المؤشرات التقنية.

■ إذا كسر السهم عند نزوله حاجز الدعم، تعتبر نقطة بيع وخروج من السهم، بشرط وجود دعم من حيث إرتفاع الكمية.

■ النقطة التي يرتد فيها السهم من مستوى الدعم للأعلى تعتبر نقطة دخول وشراء للسهم جيدة، وذلك لأن الأسهم عند ارتدادها من مستوى الدعم تذهب في الغالب لإختبار مستوى المقاومة مرة أخرى.

■ النقطة التي ينعكس فيها السهم عن مستوى المقاومة، تعني أن السهم سوف يعود مرة أخرى لإختبار مستوى الدعم، لهذا تعتبر هذه نقطة خروج من السهم.

■ المضارب الحريص عليه دائما أن يضع طلب شراء عند إرتداد السهم من مستوى الدعم للأعلى، وطلب بيع عند ما يصل السهم لمنطقة سابقة لمستوى المقاومة حتى يضمن تنفيذ الصفقة وتحقيق الربح بشكل آمن.



4) ويتم احتساب النقطة الثانية للمقاومة (R2) كما يلي:

$$R2 = 13.64 + (12.81 - 12.17) = 14.28$$

5) ويتم احتساب النقطة الثانية للدعم (S2) كما يلي:

$$S2 = 12.81 - (13.64 - 12.17) = 11.34$$

دراسة توقيت الدخول والخروج من السوق

هناك قاعدة هامة: نحن ندخل إلى السوق عندما تبدأ موجة التفاوض بالارتفاع، ونخرج منه عندما تبدأ هذه الموجة بالانحسار وتبدأ مؤشرات التشاؤم هي المسيطرة على السوق.

كيف يمكن لنا أن نعرف ونقيس درجة التفاوض والتشاؤم في السوق؟ أو ما يعرف بقياس النفس الإيجابي للسوق.

ما هو المؤشر الذي يمكن استخدامه بشكل بسيط لمعرفة درجة التفاوض والتشاؤم في السوق؟

مؤشر الترن (TRIN)

مؤشر الترن لا يكتفي بحساب عدد الشركات الصاعدة والهابطة، بل يضيف إلى ذلك كمية الأسهم الصاعدة والهابطة. لهذا يوضح الترن اتجاه وحركة رؤوس الأموال. كيفية احتساب الترن:

الترن هو مؤشر يمثل اتجاه رأس المال في السوق، لهذا من المهم للمستثمر أن يعرف هذا الاتجاه ويستخدمه لمصلحته، ويستخرج كما يلي:

$$\text{الترن} = \frac{\text{كمية الأسهم الهابطة} \div \text{عدد الأسهم الهابطة}}{\text{كمية الأسهم الصاعدة} \div \text{عدد الأسهم الصاعدة}}$$

مثال افتراضي:



• كمية الأسهم المتداولة الهابطة = 25,000 • عدد الأسهم ذو الأسعار الهابطة = 10	▼
• كمية الأسهم المتداولة الصاعدة = 50,000 • عدد الأسهم ذو الأسعار الصاعدة = 20	▲

$$\text{الترن} = \frac{25000 \div 10}{50000 \div 20} = 1$$

إذا الترن في السوق وفقا لهذا المثال الافتراضي = 1

كيف نستفيد من معرفتنا لمعدل الترن؟

عندما يكون الترن = 1 هذا يعني أن هناك صراعا على من سيتحكم في السوق. عندما يكون الترن أكبر من 1 ($1 <$) فإن هذا يعتبر مؤشر سلبي ويعني أن السوق عادة في طور نزول. عندما يكون الترن أقل من 1 ($1 >$) فهذا مؤشر إيجابي جيد ويعني أن السوق في طور الصعود.

آلية حماية المستثمرين

قامت سوق فلسطين للأوراق المالية باستخدام أفضل الأنظمة الإلكترونية للتداول وإيداع الأوراق المالية، وقامت كذلك بوضع العديد من الأنظمة والإجراءات التي تهدف جميعها إلى حماية المستثمرين، خاصة الصغار منهم، من أي تلاعب عبر استغلال المعلومات الداخليه أو عبر تنفيذ صفقات أو تداولات وهمية بهدف التأثير على اتجاه المستثمر، هذا بالإضافة إلى القوانين المعمول بها في فلسطين في هذا المجال، وهنا نتطرق إلى هذه القوانين والأنظمة حيث يجب عليك كمستثمر أن تكون على اطلاع تام عليها حفاظاً على حقوقه وواجباته.

1- قانون الأوراق المالية

ينصح المستثمر بقراءة هذا القانون الذي يعنى بتنظيم جميع العمليات المتعلقة بقطاع الأوراق المالية، كما وضع هذا القانون الأسس والقواعد لجميع التعاملات في الأوراق المالية، وحدد الواجبات والمسؤوليات على جميع الأطراف في هذا القطاع، كما عني القانون بوضع أسس حماية المستثمرين من أي تلاعب أو خداع، وكذلك يعنى القانون بتسجيل الأوراق المالية قبل إصدارها والتداول بها وبعد الإصدار.

هناك عدة عوامل ينبغي على المستثمر أخذها بعين الاعتبار قبل اختيار الشركة المنوي الاستثمار بها، عدا معرفة من هم مؤسسيها وكبار المستثمرين فيها، فهذه المعايير لا تنم عن وعي استثماري حقيقي، فقانون الأوراق المالية قد حدد للمستثمر عدة معايير يجب أخذها بعين الاعتبار قبل البدء بأية عملية استثمارية، أهمها:

1. وصف لخواص وأعمال الشركة المصدرة
2. معلومات عن إدارة الشركة وعن أوضاعها المالية.
3. وصف للورقة المالية المصدرة بما في ذلك اسم الجهة الموزعة لها (بنك أو شركة أوراق مالية)، كمية الأسهم ومجموع الأموال لذلك الإصدار، أية مصاريف إصدار وقيمتها.
4. قائمة بأسماء المؤسسين أو الهيئة التأسيسية .
5. أي أمور قانونية غير منتهية تخص الشركة أو الورقة المصدرة.
6. أي شروط للإصدار، مثل عدم الاستثمار في صناعة معينة أو أن لا يزيد الدين عن نسبة معينة ... الخ .
7. قائمة بأسماء مجلس الإدارة وإدارة الشركة .
8. معلومات عن أماكن بيع الأوراق المصدرة .
9. معلومات عن الموزع لهذه الأوراق.
10. معلومات عن إذا ما كانت الإدارة تتجر بهذه الأوراق أو إذا كان لهم علاقة بالموزعين منها .

2- قانون هيئة سوق رأس المال

وجدت هيئة سوق رأس المال لتكون الجهة الرسمية المشرفة لعمل السوق والحامية لحقوق المستثمرين، إن أي نشاط أياً كان نوعه يحتاج إلى مظهر قانونية وتشريعات تضبط حيثياته، ومهد هذا القانون لتشكيل الهيئة بصفتها الجهة المسؤولة عن سلامة تطبيق قانون الأوراق المالية، وضمان مقومات العدالة، الكفاءة والشفافية لدى سوق الأوراق المالية. كما أن الهيئة تشرف على أعمال متعهدي التغطية ووكلاء الإصدار وأعمال السوق كذلك، من خلال إصدار وإعتماد الأنظمة المناسبة ورقابة سلامة تطبيقها والعمل بموجبها.

3- أنظمة ولوائح صناديق الاستثمار

يعالج قانون الأوراق المالية بتوسع موضوع تشكيل وإدارة ورقابة صناديق الإستثمار بأنواعها، وتنظم هيئة سوق رأس المال ترخيصها، وتلزمها بتوزيع نشرة الإصدار التي تحوي معلومات مفصلة عن أعمال الصندوق حالياً وما ينوي عمله مستقبلاً. كما أنها تحدد نسب الاستثمار في الأوراق المالية المختلفة بما يضمن التنوع في الاستثمار وتقليل المخاطر.

4- أنظمة سوق فلسطين للأوراق المالية (قواعد السوق)

تعمل سوق فلسطين للأوراق المالية بموجب عدد من القواعد التي تنظم جميع أوجه العمل والعلاقة مع شركات الوساطة والشركات المدرجة في السوق. تصدر هذه القواعد بمصادقة الهيئة، وتضم الأنظمة التالية:

1. نظام تداول الأوراق المالية: ويضم مجموعة القواعد والارشادات التي تنظم تداول الأوراق المالية وآلية التداول. ويمكن الاطلاع على هذا النظام على صفحة السوق الإلكترونية (www.p-s-e.com).
2. نظام العضوية: ويضم مجموعة القواعد والارشادات التي تنظم علاقة الوسيط بالعميل، وعلاقة الوسيط بالسوق، وحقوق الأطراف وآلية العمل. ويمكن الاطلاع على هذا النظام على صفحة السوق الإلكترونية (www.p-s-e.com).
3. نظام الإدراج: ويضم مجموعة القواعد والارشادات التي تنظم عملية إدراج الشركات المساهمة العامة في البورصة. ويمكن الاطلاع على هذا النظام على صفحة السوق الإلكترونية (www.p-s-e.com).
4. نظام الإفصاح: ويضم مجموعة القواعد والارشادات التي تنظم عملية إفصاح الشركات المساهمة العامة المدرجة في البورصة عن بياناتها المحلية والتغيرات الجوهرية. ويمكن الاطلاع على هذا النظام على صفحة السوق الإلكترونية (www.p-s-e.com).
5. نظام فض المنازعات: ويضم مجموعة القواعد التي تنظم عملية فض المنازعات وعلاج الاختلافات الناشئة عن التداول أو الإفصاح أو أي قضايا ذات علاقة بعمل السوق. ويمكن الاطلاع على هذا النظام على صفحة السوق الإلكترونية (www.p-s-e.com).
6. قواعد السلوك المهني للعمل في السوق: ويضم مجموعة القواعد والارشادات التي تنظم علاقة الأطراف المتعاملة في السوق. ويمكن الاطلاع على هذا النظام على صفحة السوق الإلكترونية (www.p-s-e.com).

5- ضوابط عمل الوسطاء ومديري الاستثمار

تلزم سوق فلسطين للأوراق المالية الوسطاء ومدراء الاستثمار بالحصول على ترخيص مزاولة المهنة من جهات الاختصاص، لمنع النصب والاحتيال أو السيطرة والتحكم على أموال الناس أو أسعار السوق، وقد بذلت السوق ولا تزال جهداً كبيراً في تسجيل الأعضاء ومتابعة الالتزام بشروط العضوية بالسوق والتي نظمها نظام العضوية المعمول به في السوق، من أجل ضمان التزامهم بالقوانين والتشريعات التي تحكم أعمالهم ذات العلاقة من جهة، والتدقيق على نتائج أنشطتهم ونتائج أعمالهم من جهة أخرى.

6- منع التداول باستخدام معلومات الشركة الداخلية

المعلومات الداخلية هي المعلومات التي تخص أداء الشركة وقيمتها والتي تؤثر على سعر سهم الشركة في السوق والتي لا يعرفها سوى مجلس إدارة الشركة، الإدارة التنفيذية، أو أي شخص مطلع على معلومات الشركة غير المتوفرة للعموم.

يمنع استخدام هذه المعلومات للتداول بأوراق الشركة المالية إلى أن تصبح معروفة للعموم. كما أن القانون يلزم إدارة الشركة وكل من هو مخول بالإطلاع على أسرارها أن يرفع تقريراً رسمياً للهيئة عن تداوله بأوراق الشركة المالية لتقوم الهيئة بتفحصه ونشره للعموم، وكذلك فإن أنظمة هيئة سوق رأس المال في فلسطين تحظر على أعضاء مجالس الإدارة في الشركات المساهمة المدرجة في السوق القيام بشراء و/ أو بيع أية أوراق مالية من أسهم الشركة قبل عدة أيام من تاريخ انعقاد مجلس ادارة الشركة او بعدها، إلا إذا أصبحت المعلومات منشورة للجميع.



7 - وثيقة أخلاقيات المهنة (ميثاق شرف الوسطاء الأعضاء)

وهي وثيقة شرفية متفق عليها بين السوق وشركات الوساطة ومدراء الاستثمار لتدعيم القوانين وضمان حقوق المستثمر بإعلامه بكل ما يخص استثماراته وقيمتها وأي تكاليف تنجم عن العملية الاستثمارية. تعمل هذه الوثيقة على ضمان نزاهة الاتجار وزيادة كفاءة السوق وضمان عدم التلاعب بالأسعار وتسجيل ملكية الأوراق التي بها . كما أنها تنظم عمليات البيع والشراء ضمن التشريعات المعمول بها ، فهذه الوثيقة عبارة عن مجموعة من الضوابط والأخلاقيات الخاصة بمهنة الوساطة وإدارة الاستثمارات وهي وثيقة يلتزم بها من لهم علاقة بالاستثمار والاتجار بالأوراق المالية لتوطيد أسس النزاهة، المهنية، والشفافية في هذا المضمار.

الدعاية والإعلان:

على الرغم من معرفة المروجين أن الكذب والتزييف هو مخالف للقانون إلا أنهم كثيراً ما يحاولون تبهير الأمور والمبالغة بالحد الأقصى الذي يسمح به القانون، بل يحاولون أحياناً إيجاد ثغرات في القوانين واستخدامها للوصول إلى المستهدفين من هذه الدعاية.

عليك كمستثمر الانتباه إلى أن الدعاية لسهم ما توصل معلومات محدودة تركز على الملامح الأكثر جاذبية وإيجابية فقط، لذلك من الخطأ تماماً الاستثمار في سهم ما بناء على معلومات الدعايات فقط، ويجب اعتبار أن الهدف الحقيقي والممكن تحقيقه من الدعايات هو جلب الانتباه للحصول على معلومات إضافية وكافية لاتخاذ القرار الاستثماري .

أهم القواعد التي على المستثمر أن يعيها قبل بدئه في العملية الاستثمارية:

1. القاعدة الأولى: الدعاية ليست الأساس الوحيد للوصول إلى قرار استثماري صائب، ويجب أن لا تكون السبب الوحيد في اتخاذ القرار.

■ حصل على معلومات وافية عن الفرص الاستثمارية قبل أن تستثمر. هذه المعلومات يجب أن تشمل وبدقة كافية الحقائق عن الفرصة الاستثمارية بما في ذلك كافة العوامل التي قد تؤثر بأداء وعائد تلك الفرصة.

■ تعرف على حقوقك الكاملة كحامل لملكية السهم، وذلك بالحصول على المعلومات والإجراءات الخاصة بالشركة المساهمة التي ستمتلك بعضاً من أسهمها، ومعرفة مخاطر وتكاليف السهم، والرسوم أو العمولات المتعلقة بحسابك عند أمر تنفيذ البيع أو الشراء، إضافة إلى معرفة الطريقة القانونية في معالجة أي اختلال في علاقتك بالوسيط أو السمسار إذا وجدت منه أي قصور أو كان سبباً في خسارتك.



■ كما أن لديك الحق أن تطلب معلومات عن الشركة وعن الأشخاص الذين تتعامل معهم للتحقق من مصداقيتهم ونقاء تاريخهم من أي مشاكل مع القانون أو السلطات والتأكد من أدائهم. فمثلاً إذا كانوا يعلنون عن عائد ما، فلك الحق أن تسألهم وأن تعرف كيف تم حساب هذا العائد وما هي الفرضيات التي تم اعتمادها في حسابه.

■ دائماً إسأل عن كافة المعلومات المتعلقة بالفرصة الاستثمارية، إسأل عن نشرة الإصدار وإقرأها بتمعن، ففيها يفرض قانونياً الإفصاح عن كافة الإيجابيات والمخاطر والسلبيات لتلك الفرصة الاستثمارية، وإذا كانت نشرة الإصدار لشركة غير متوفرة، أطلب نسخة التقرير المالي لتلك الشركة لآخر سنة مالية، كما انه ينصح بقوة الحصول على استشارات من مختصين عرفوا بنزاهتهم ولو بأجر قبل الاستثمار. وإذا كانت الشركة معروفة ابحث عن معلوماتها عبر الانترنت أو من موقع السوق المالي على الانترنت للحصول على معلومات تاريخية عن سعر السهم وحجم التداول عليه. قد لا تفيدك المعلومات بمعرفة ربحية الفرصة الاستثمارية بشكل دقيق لكنها تعطي مؤشراً جيداً وأفضل من عدمها كما أنها تفيدك بان تعرف ما إذا كانت هذه الفرصة الاستثمارية مناسبة لك فلا توجد فرصة استثمارية تناسب الجميع لكن لكل منا أهداف ومحددات قد تختلف عن الآخرين وقد تكون الفرصة الاستثمارية مناسبة للبعض وليس للبعض الآخر.

■ أدرس الوضع المالي والقانوني للشركات المساهمة قبل أن تقدم على شراء أسهمها، وللقيام بذلك عليك بتحليل جانبيين هامين وهما:

الأول: التحليل الفني للسهم وحجم تداوله وذلك بتتبع حركة أسعار السهم خلال فترة معينة وتتبع مؤشر هذا السهم ومقارنته بالمؤشر العام للأسهم ومدى الإقبال على شرائه في السوق.

الثاني: التحليل الاساسي للشركة التي وقع اختيارك عليها ودراسة القوائم المالية لها من حيث حجم الممتلكات والإنتاج والمبيعات والأرباح خلال عدد من السنوات وكذلك القيمة السوقية لأسهم الشركة وقوة منافستها في السوق ومجلس الإدارة ونوعية القرارات الصادرة عنه.

■ اطع على الاستراتيجيات التشغيلية والاستثمارية للشركة حتى على مستوى مسؤولية الشركة الاجتماعية.

■ تعلم متى تبيع الأسهم الخاسرة ومتى تبيع الأسهم الراححة، وذلك باتباعك قاعدة الدعم والمقاومة لاتخاذ قرار يتعلق بشراء الأسهم أو بيعها في ظل الظروف الطبيعية واستقرار السوق.

2. القاعدة الثانية: لا تستثمر إلا إذا كنت تعرف تماماً أن الفرص التي سوف تخسر بها موجودة كما هي موجودة تلك الفرص التي تريح بها.

الإفصاح عن المخاطر



من الصحيح أن العائد يوازي المخاطرة في عالم الاستثمار، ولكن توجد خطورة في كل فرصة استثمارية ولديك الحق في معرفة مخاطر الفرص الاستثمارية قبل اتخاذ قرار الاستثمار بها. فبعض هذه المخاطر واضحة فأسعار الأسهم قد تهبط وشركات الأعمال قد تفشل ولكن البعض الآخر من المخاطر قد لا يكون بهذا الوضوح، فالبعض قد لا يعرف أن اذونات الخزينة قد يهبط سعرها نتيجة تغير سعر الفائدة وتخسر، إن القانون يفرض على بعض الاستثمارات أن تفصح عن مخاطرها في نشرة الإصدار مثلاً، وبعضها قد لا يطلب القانون منه ذلك فعليك أن تفعل ذلك بنفسك وان تقرأ وتفهم هذه المخاطر قبل الاستثمار.

3. القاعدة الثالثة: اعرف كافة التكاليف وهيكلها من رسوم وتكاليف وضرائب سواء كانت عند الاستثمار أو خلاله أو عند نهايته قبل أن تتخذ قرارك الاستثماري.

شرح التكاليف والالتزامات المطلوبة منك

لك الحق أن تعرف مسبقاً التكاليف والالتزامات المترتبة على أي استثمار، فمثلاً لك الحق أن تعرف إن كان هناك متطلبات أو أعمال يجب أن تقوم بها خلال استثمارك (كدفع أموال أو زيادة في الاستثمار أو زيادة في دفعات الضريبة...) أو أنه إذا ما توفرت ظروف تستدعي توسيع رأس المال وهذا يتطلب دفعات إضافية.

وبالمثل فإن لك الحق أن تعرف تكاليف التداول ورسوم الخدمة وهيكلها وما إليها من تكاليف إضافية مثل رسوم الحفظ الأمين أو أي غرامات إذا ما قل رأسمالك عن حد معين أو أي رسوم مترتبة على العملية الاستثمارية مثل ضريبة القيمة الإضافية وغيرها، فهذه المعلومات متاحة للجميع ضمن الموقع الإلكتروني للسوق ضمن تعليمات الرسوم والعمولات، فالمستثمر مطالب بالاطلاع على النظام للتأكد من عدم وقوعه في شرك المتلاعبين.

إدارة مجتهدة

إن القوانين وأخلاقيات المهنة تلزم من يدير أموال واستثمارات الآخرين أن يفعل ذلك بأمانة ومسؤولية. وأنت كمستثمر من حقلك أن لا تقبل بأقل من ذلك.

إذا كان هناك أدنى شك لديك في عمل وسيطك فمن حقلك أن تطلب فوراً تلييل لأي أمر تشك فيه وإن لم يكن التلييل مُرضياً فمن حقلك الشكوى لدى السلطات المختصة.

ومن المفيد هنا معرفة خطوات الشكوى:

أ- اطلب تلييلاً من وسيطك أو مدير استثماراتك وأخبره بعدم رضاك.

ب- إن لم يكن التلييل كافياً أخبر السوق الذي يعمل به الوسيط أو الجهة غير الرسمية التي يتعامل معها فهم يستطيعوا أن يضغطوا عليه ولو بصورة غير قانونية.

ج- إن لم يجدي الأمر أرفع شكوى لهيئة الأوراق المالية، هنا تبدأ الشكوى الرسمية التي قد تؤدي إلى فتح تحقيق وقد تصل إلى المحاكم.

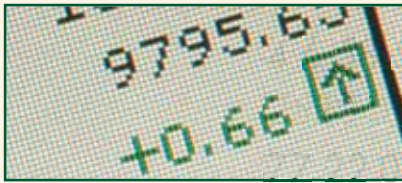
7. القاعدة السابعة: أطلب معلومات تفصيلية عن

حسابك وبأي وقت تراه مناسباً فذلك من حقلك، ومن يشعرك بالحرج لا يستحق أن يدير أموالك.

حسابات كاملة وصادقة

من حقلك أن تعرف أين مالك وما آل إليه من زيادة أو نقصان، فإذا كان هناك ربحاً أو خسارة فمن حقلك أن تعرف كيف ومتى حصلت وإذا كان هناك أي تكاليف فمن حقلك أن تعرف قيمتها وأسبابها وإن كان بالإمكان تفاديها.

معظم الوسطاء ومدراء الاستثمار يرسلون كشوفاً شهرية برصيدك. ومن حقلك أيضاً أن تطلب كشوفاً تفصيلية بأي وقت غير الأوقات المعتادة لتلك الكشوف.



4. القاعدة الرابعة: إن الفرصة الاستثمارية التي يجب أخذها فوراً ودون دراستها من الأفضل عدم أخذها إطلاقاً.

الوقت الكافي

خذ ما تريد من الوقت لدراسة كافة جوانب أي فرصة استثمارية، إن الضغط من قبل الوسطاء للتجار بسرعة يخالف روح القانون ومعظم الوسطاء الملتزمون بالقوانين وأخلاقيات المهنة لن يقوموا بالضغط عليك للتجار قبل أن تأخذ بعين الاعتبار كافة الاحتمالات وقبل أن تدرس كافة المعلومات فإذا تعرضت للضغط من قبل وسيط فهذه إشارة على أنه لا يستحق ثقتك.



5. القاعدة الخامسة: انتبه لمن يصمم بأن استثمار ما مناسب لك بالرغم من أنه لا يعرف ما يكفي عنك، أي لا تأخذ بنصح من لا يعرفك.

النصيحة الراشدة

يوجد الكثير من الفرص الاستثمارية بعضها يناسب أهدافك ومحدداتك وبعضها لا يناسبك، إضافة إلى ذلك فإن بعض المعلومات قد يصعب الحصول عليها أو قد لا يكون لديك الوقت الكافي أو المعرفة الكافية لدراستها وفهمها، عندها قد يكون طلب النصيحة من المهنيين في موضعه، ومن حقلك أن تكون النصيحة مسؤولة وراشدة، ففي مهنة الأوراق المالية هناك الكثير من القوانين والقواعد والأخلاقيات التي تلزم المحللين الذين يوفرون النصح أن يراعوا مبدأ الملائمة، فيجب أن لا ينصحوا أحداً باستثمار لا يناسبهم أو لا يناسب أهدافهم ومحدداتهم ومن المبادئ الملزمة أيضاً أن يتعرف المحلل المالي إلى ظروف وأهداف ومحددات المستثمر قبل أن يعطيه النصيحة.

6. القاعدة السادسة: لا تسمح لأحد أن يعيث بأموالك واستثماراتك فهناك الكثير من الطرق لوقف أي عمل يدعو إلى الشك.

8. القاعدة الثامنة: إذا كان الشخص المسؤول صعب المنال فاجعل وصوله إلى مالك أصعب.

حرية الوصول

من حقك الوصول لأموالك في أي وقت تحتاجها إلا إذا كان هناك محددات للوصول إليها كنت قد اطلعت ووافقت عليها مسبقاً. وفي غياب مثل هذه المحددات فهذا مالك ومن حقك الوصول إليه متى شئت. ومن المهم أيضاً أن يكون الشخص المسؤول عن صرف أموالك متوفراً دائماً فبعض المحتالين يجعلون من الصعب أن تجد أو تتكلم إلى الشخص المسؤول.

9. القاعدة التاسعة: أعرّف حقوقك ولا تدخل في خصومه لا تعرف طرق حلها.

فض الخصومات

أطلب وقبل أن تلتزم بأي استثمار تصريحاً مكتوباً وواضحاً عن خطوات حل الخلاف والأماكن الممكن الاحتكام إليها والوقت اللازم قبل وخلال وبعد الاحتكام لفض الخصومات.

كما نورد لك هنا أهم الخدمات التي يقدمها الوسطاء للمستثمرين:

من حقك أن تعرف وأن تحصل على الخدمات التي يقدمها الوسطاء، فهم يتفاوضون أجراً لقاء تقديمهم لهذه الخدمات.

1. الاتجار خلال ساعات التداول والتحضير لها خارج ساعات التداول.
2. إرسال معلومات عن ربحية الشركات، إصدارات جديدة، وأية أخبار أو معلومات قد تؤثر في استثماراتك.
3. كشف بحساباتك بشكل مفصل ودوري.
4. التزويد بالأسعار والرسومات الفنية والأخبار التي تخص استثماراتك وغيرها.
5. الإجابة عن أسئلتك، وتنفيذ طلباتك فيما يتعلق بتداولك.
6. معلومات ضريبية.

214 6 58 522 2552

022520 03333 052

2277 22 0771 551

القسم الثاني

نصائح وإرشادات للاستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية

إذا رغبت في استثمار مدخراتك في شراء أو بيع الأسهم من خلال سوق فلسطين للأوراق المالية، فعليك أن تقوم بذلك من خلال شركة الأوراق المالية المرخصة كعضو في السوق (الوسيط) حيث يقوم الوسيط بتعريف المستثمر وفتح حساب تداول له على قاعدة البيانات من خلال نظام الإيداع والتحويل الإلكتروني قبل تنفيذ أي عملية تداول (بيع أو شراء) لصالح المستثمر، وعليك كمستثمر أن تزود الوسيط بالوثائق الثبوتية الخاصة بك والسارية المفعول مثل:

- صورة عن وثيقة إثبات الشخصية (هوية و/أو جواز سفر)،
 - نسخة من التفويض أو الوكالة بالإضافة إلى صورة عن وثيقة إثبات الشخصية للمفوض أو الوكيل (إذا كان الموقع شخصاً غير صاحب الحساب).
- بالنسبة لحسابات الأشخاص الاعتباريين فإن فتح الحساب يتطلب ما يلي:

- صورة عن شهادة تسجيل الشركة.
 - عقد التأسيس والنظام الداخلي للشركة.
 - الأشخاص المخولين بالتوقيع عن الشركة أو من يفوضونهم.
 - صورة(ة) عن وثائق إثبات الشخصية للأشخاص (الشخص) المخولين بالتوقيع عن الشركة.
 - إذا كانت الشركة مساهمة خاصة فيجب تزويد الوسيط بأسماء المالكين (المؤسسين) لهذه الشركة مع ذكرهم على اتفاقية فتح الحساب في المكان المخصص لذلك.
- بالنسبة للحساب المشترك يسمح به ما بين الأقارب حتى الدرجة الأولى فقط ويتطلب ما يلي:

- صورة عن وثيقة إثبات الشخصية للطرفين.
- إذا كان الموقع غير الطرف الأول و/أو الثاني فيجب تسليم نسخة من التفويض أو الوكالة بالإضافة إلى صورة(ة) عن وثيقة إثبات الشخصية للمفوض أو الوكيل.

هل من الضروري فتح حساب لدى الوسيط؟

نعم، حيث لا يمكن شراء أو بيع الأوراق المالية المدرجة في السوق إلا بعد فتح حساب تداول لدى الوسيط.

هل يجوز فتح حساب لدى وسيط آخر غير الوسيط الذي قمت بفتح حساب لديه مسبقاً؟

نعم بإمكانك فتح حساب للتداول لدى أكثر من وسيط، وما عليك إلا أن تتوجه إلى الوسيط المستهدف وتقوم بفتح حساب لديه وفقاً لإجراءات فتح الحسابات المتبعة.



وبعدها يستطيع المستثمر بيع هذه الأوراق المالية من خلال الوسيط أو من خلال وسيط آخر في حال قام بنقلها تحت سيطرته.

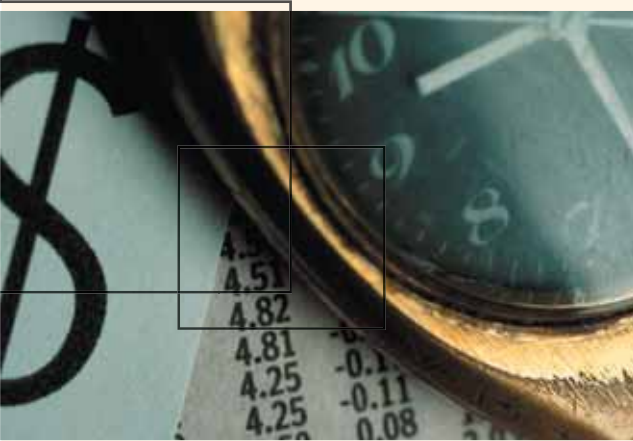
ما الفائدة التي يجنيها المستثمر من سوق فلسطين للأوراق المالية؟

إن إيداع المستثمر أسهمه في السوق يقلل من المخاطر التي قد يتعرض لها، حيث يتم الاحتفاظ بملكية الأوراق المالية بواسطة قيود إلكترونية في نظام الإيداع والتحويل الإلكتروني، مما يقلل بدوره من مخاطر الضياع، والسرققة، والفقدان، والإتلاف والتزوير المرتبطة بشهادات الملكية الورقية.

كما يقلل هذا النظام من تكلفة الاستثمار بالأوراق المالية نظراً لعدم وجود شهادات ملكية، وإذا فقد المستثمر شهادة أو إشعار الملكية، فهذا لا يعني أنه فقد ملكية أوراقه المالية، حيث أن الهدف من نظام الإيداع هو حفظ ملكية الأوراق المالية إلكترونياً لزيادة ثقة المستثمر والشفافية في سوق فلسطين للأوراق المالية.

ما هي المدة الزمنية التي يتم بموجبها نقل ملكية الأوراق المالية؟

نقل ملكية الأسهم من البائع إلى المشتري يتطلب انقضاء ثلاثة أيام عمل على تنفيذ الصفقة حسب إجراءات التسوية المتبعة في السوق (T+3).



هل أستطيع كمستثمر تحويل الأوراق المالية التي أملكها من حسابي تحت سيطرة وسيط إلى حسابي تحت سيطرة وسيط آخر؟

نعم يمكن للمستثمر أن يقوم بتحويل الأوراق المالية التي يملكها بين حساباته تحت سيطرة وسطاء مختلفين، حيث يتم تحويل الأوراق المالية بعد قيام المستثمر بتوقيع نموذج نقل الأسهم المعتمد لدى الوسيط.

كيف تنقل أسهمك من السجل المركزي إلى حسابك لدى الوسيط؟

■ نظام الإيداع والتحويل هو نظام مركزي يتم من خلاله الاحتفاظ بملكية الأوراق المالية بموجب قيود إلكترونية، وعند ادراج شركة مساهمة عامة في السوق يقوم نظام الإيداع والتحويل بفتح حساب لكل مستثمر وتسجيل أوراقه المالية في ذلك الحساب .

■ تكون حسابات الأوراق المالية إما في السجل المركزي أو في حساب العميل تحت سيطرة وسيطه بعد نقلها من السجل المركزي إلى الحساب تحت سيطرة الوسيط.

■ يستطيع المستثمر أن يطلب كشف حساب من مركز الإيداع والتحويل في السوق، حيث يوضح هذا الكشف جميع الحركات التي تمت على الأوراق المالية المملوكة من قبل المستثمر.

■ تدون ملكية الأوراق المالية بموجب قيود إلكترونية في سجلات المركز وعندما يتم بيع جزء من هذه الأوراق المالية، فإن عدد الأوراق المالية المباعة يخضم من حساب المستثمر البائع ويضاف إلى حساب المستثمر المشتري إلكترونياً من خلال النظام.

■ إذا رغبت ببيع أوراقك المالية المودعة في السجل المركزي لنظام الإيداع والتحويل، يقوم الوسيط بنقل الأوراق المالية المملوكة من قبلك كمستثمر بائع من السجل المركزي إلى حسابك لدى الوسيط على أن تزود الوسيط بكتاب خطي توافقه بموجبه على نقل هذه الاسهم اذا كانت قيمتها السوقية تفوق (٥٠,٠٠٠) دينار، وإذا كان المستثمر شخص اعتباري يتوجب عليه تزويد الوسيط بهذا الكتاب بغض النظر عن القيمة السوقية لهذه الاسهم. ■

يمكن الإطلاع على أسماء شركات الوساطة المعتمدة لدى سوق فلسطين للأوراق المالية في نهاية هذا الكراس.

هل يستطيع المستثمر اعتبار حقوقه آمنه في سوق فلسطين للأوراق المالية؟

بطبيعة الحال فإن الأنظمة الالكترونية للسوق تخضع لضوابط داخلية بهدف التأكد من صحة ودقة أرصدة ملكية الأوراق المالية في سجلاتها، وحماية حقوق المستثمرين . يقوم كادر السوق المؤهل، والذي يتمتع بدرجة عالية من السرية والانضباط بإجراء التدقيق اليدوي والالكتروني باستمرار، كما تتوافر أنظمة احتياطية خاصة لكل من نظام التداول ونظام الإيداع والتحويل، ويتم نسخ المعلومات والبيانات المحفوظة لدى السوق بشكل دوري (يومي/ أسبوعي / شهري/سنوي) وحفظها في أماكن آمنة.

هل هناك جهة رسمية تتولى الرقابة على سوق فلسطين للأوراق المالية؟

تقوم هيئة سوق رأس المال في فلسطين بتولي تنظيم قطاع الأوراق المالية، وممارس مسؤولية الرقابة والتنظيم على سوق فلسطين للأوراق المالية.



ما هي البيئة القانونية على ملكية الأوراق المالية؟

تعتبر شهادات الملكية الخاصة بالأوراق المالية المودعة لدى مركز الإيداع والتحويل في السوق ملغاة حكماً فور إيداعها لدى المركز، ويتم الاحتفاظ بملكية الأوراق المالية بموجب قيود إلكترونية، فإذا كانت ملكية المستثمر من الأوراق المالية مسجلة لدى المركز فيعد ذلك البيئة القانونية على ملكية الأوراق المالية، وللمساهم كامل الحرية بالتصرف بهذه الأوراق المالية من بيعها، واستلام الأرباح السنوية، وحضور اجتماعات الهيئة العامة ورهن أوراقه المالية.

هل يضمن المستثمر حصوله على الأرباح التي توزعها الشركات المدرجة في السوق؟

بالنسبة للأرباح النقدية فلا يتم توزيعها على المساهمين من خلال السوق، وإنما تتولى الشركة المدرجة الموزعة للأرباح مسؤولية توزيعها على المساهمين، أما بالنسبة لأرباح الأسهم المجانية، فإن السوق تقوم بتوزيعها على المساهمين، ويتم إيداع هذه الأرباح في حساباتهم من خلال الإجراءات المتبعة في السوق والتي تضمن حصول كل مساهم على حصته من هذه الأرباح بشكل دقيق.

هل يستطيع المستثمر رهن أوراقه المالية؟

نعم، يمكن للمستثمر رهن أوراقه المالية المودعة في حسابه في السجل المركزي في السوق أو المودعة في حسابه تحت سيطرة الوسيط من خلال تقديم طلب رهن أوراق مالية للمركز، على أن يكون طلب الرهن نسخة أصلية وموقعاً من كل من الراهن والمرتهن ويحتوي على البيانات والمعلومات المطلوبة، غير أن هذه العملية تستلزم ليتم المصادقة عليها تسديد عمولة الرهن المطلوبة، ويقوم السوق بحجز الأسهم تنفيذاً لقرارات المحاكم، ويقوم كذلك بحجز أسهم أعضاء مجلس إدارة الشركة المدرجة التي تمثل نصاب العضوية بموجب قانون الشركات المعمول به.

يقوم السوق بفك الرهن عن الأسهم المرهونة بمجرد تزويد السوق من قبل المرتهن بكتاب أصلي يطلب صراحة فك رهن هذه الأسهم، ويقوم السوق أيضاً بفك الحجز عن الأسهم المحجوزة بموجب قرارات المحاكم ذات العلاقة، أو بيعها بالمزاد العلني في حال صدور قرار بذلك من قبل المحكمة المختصة.

يقوم السوق بتقديم خدمة رهن الأسهم من اجل حماية حقوق كل من المرتهن /الدائن والراهن /المدين ولتشجيع البنوك والمستثمرين على عمليات الإقراض والاقتراض بضمانة الأوراق المالية مما يساهم في زيادة الاستثمار في الأوراق المالية.

الاستثمار الأجنبي

ليس هناك ما يمنع من دخول الاستثمارات الأجنبية إلى سوق فلسطين للأوراق المالية، إلا أن الشركات المدرجة في السوق لها أنظمتها الداخلية، حيث تتضمن بعضها تحديدا لنسب التملك في أسهمها، ومن أجل تشجيع الاستثمار الأجنبي وجذبه إلى الاستثمار في السوق، قامت السوق في العام 1999 بتوقيع اتفاقية مع بنك HSBC الشرق الأوسط ليكون أول حافظ أمين في سوق فلسطين للأوراق المالية.

بنك التسوية

قام السوق ومنذ تأسيسه بتوقيع اتفاقية بنك التسوية مع البنك العربي، حيث يتولى الأخير بموجبها مهمة التقاص بين الوسطاء لضمان تسديد المبالغ المستحقة عليهم في يوم التسوية تماشياً مع مبدأ Delivery Versus Payment (DVP) أي الدفع مقابل تسليم الأوراق المالية.



- في حال تجزئة القيمة الاسمية للأوراق المالية المرهونة، يتم تثبيت إشارة الرهن على عدد الأوراق المالية الناتجة عن التجزئة.
- لا يتم تثبيت إشارة الرهن على أسهم الأرباح المجانية ما لم ينص سند الرهن الموقع من قبل الراهن والمرتهن على موافقة الراهن على رهن أسهم الأرباح المرهونة لصالح المرتهن.
- في حال تخفيض عدد الأوراق المالية نتيجة تخفيض رأس مال المصدر، فيتم تخفيض عدد الأوراق المالية المرهونة بنفس النسبة.
- يمكن فك الرهن عن جزء من الأسهم المرهونة إذا طلب المرتهن ذلك.

كيف يتم نقل ملكية الأوراق المالية من صاحبها المتوفى إلى ورثته؟

يقوم الورثة أو من يمثلهم بتقديم الوثائق المطلوبة إلى احد الوسطاء المعتمدين لدى السوق، ويقوم الوسيط بتزويد السوق بهذه الوثائق التي بدورها تقوم بإجراء عملية التحويل الارثي حسب الأصول، ويترتب على هذا النوع من التحويلات تسديد عمولة التحويل حسب تعليمات الرسوم والعمولات المتبعة في السوق.

هل يجوز نقل الأوراق المالية بين الأقارب من خلال تنازل عائلي؟

نعم، يتم تنفيذ هذا النوع من التحويلات عند رغبة مالك الأوراق المالية بالتنازل عنها أو عن جزء منها إلى أحد الأقارب حسب الفئات التالية حصرياً: الأب/ الأم، والابن/الابنة، والجد/الجددة، والحفيد/الحفيدة (ابن الابن/الابنة، ابنة الابن/الابنة)، والأخ/الأخت، والزوج/الزوجة. ويتم ذلك من خلال قيام المتنازل بتوقيع إقرار التنازل العائلي من خلال الوسيط على أن يرفق معه كل الوثائق اللازمة، ويقوم الوسيط بتزويد السوق بمعاملة التنازل العائلي حيث يقوم السوق بدوره بتنفيذ هذا التنازل العائلي وفقاً للأنظمة والتعليمات المعمول بها، ويترتب على هذا النوع من التحويلات تسديد عمولة تنازل عائلي حسب تعليمات الرسوم والعمولات المتبعة في السوق.

شركات الأوراق المالية الأعضاء في سوق فلسطين للأوراق المالية (الوسطاء) / حتى تشرين أول ٢٠٠٦

الشركة	العنوان	هاتف	فاكس	بريد الكتروني
الأردن وفلسطين للاستثمارات المالية	رام الله	02- 2987778	02- 2987779	jopfico@palnet.com
المتحدة للأوراق المالية	رام الله	02- 2403090	02- 2403091	info@united.ps
الهدف للاستثمار والأوراق المالية	نابلس	09- 2386111	09- 2386119	info@targetinvest.ps
الوطنية للأوراق المالية	رام الله	02- 2980420	02- 2987277	watanieh@palnet.com
العالية للأوراق المالية	نابلس	09- 2387880	09- 2385060	global-sec@palnet.com
سهم للاستثمار والأوراق المالية	رام الله	02- 2965710	02- 2965713	sahem@sahem-inv.com
لوتس للاستثمارات المالية	البيرة	02- 2971729	02- 2971727	info@lotus-invest.ps

للمزيد من المعلومات ، نرجو عدم التردد في مراسلتنا على عنواننا:

سوق فلسطين للأوراق المالية

المقر الرئيسي

ص.ب (128) ، نابلس ، شارع السوق المالي - رفيديا
هاتف: +970 (9) 2345555
فاكس: +970 (9) 2341341

فرع رام الله

عمارة الجميل سنتر ، شارع الإرسال
هاتف: +970 (9) 2403903
فاكس: +970 (2) 2403902

pse@p-s-e.com

www.p-s-e.com

مع تحيات أسرة سوق فلسطين للأوراق المالية

تنويه...

تنشر سوق فلسطين للأوراق المالية هذا الكراس لأغراض تعميم ثقافة الاستثمار في الأسهم وغيرها من الأدوات ، بناء على الحد الأدنى من الدراية والمعرفة بالأسس والوسائل والآليات المناسبة لاتخاذ القرارات الاستثمارية في هذا القطاع . ولا تعد المعلومات الواردة في هذا الكراس توصيات مالية أو قانونية ، بل إن الغرض من توفيرها هو أن تكون بمثابة مرجع فقط ، وليس تقديم آراء قانونية أو مشورة .

لذلك على المستخدم استشارة مستشار مالي أو قانوني مؤهل ومتخصص إذا كان بحاجة لمثل هذه المشورة المالية أو القانونية .

وشكر...

تستند المعلومات الواردة في هذا الكراس إلى الأدبيات الصادرة عن قائمة المراجع التالية:

http://www.cma.gov.eg	الموقع الإلكتروني للهيئة العامة لسوق المال المصري
http://www.uaesm.com	الموقع الإلكتروني لشبكة الإمارات للأوراق المالية
http://www.sharesgate.com	الموقع الإلكتروني لبوابة الأسهم
http://www.alarabiya.net	الموقع الإلكتروني للعربية
http://www.stock-knights.com	الموقع الإلكتروني لفرسان البورصة السعودية
http://www.investopedia.com	Investopedia الموقع الإلكتروني
http://www.dfm.ae	الموقع الإلكتروني لسوق دبي المالي

وقد تم الاقتباس منها وإعادة الصياغة للمواءمة للحالة الفلسطينية .

واخلاء مسؤولية...

لا تتحمل سوق فلسطين للأوراق المالية اية مسؤولية عن إساءة استخدام المعلومات الواردة في هذا الكراس من قبل أي شخص أو جهة كانت. واذ تبذل السوق جهودها في أن تكون المعلومات والبيانات في هذا الكراس صحيحة وكاملة قدر الإمكان ، إلا أنها تخلي مسؤوليتها عن أي خطأ أو إغفال قد يرد .